زهير بن علي، المرأة الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي (١٢٤٦-١٣٨٢هـ/ ١٨٣٠-١٩٦٢م)، العدد الثاني، ص١٨٥- ٢٠٨.

المرأة الجزائرية في ظلّ الاستعمار الفرنسي
(١٢٤٦- ١٣٨٢هـ/ ١٨٣٠- ١٩٦٢م)

د. زهير بن علي
جامعة سطيف٢- الجزائر

الملخص:

عانت المرأة الجزائرية في تاريخها المعاصر من السياسة الاستعمارية الجائرة في حقّها؛ ونظرة المحتلّ الفرنسي الدونية تجاه الفرد الجزائري، فضلاً عن وطأة العادات والتقاليد الاجتماعية، الأمر الذي حرم المرأة الجزائرية من حقوق كثيرة. وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض مظاهر الغبن الذي تعرّضت له المرأة في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي، مع التركيز على ظاهرة غياب المساواة بين النساء الجزائريات ونظيراتهن الأوربيات (المستوطنات)؛ وكيف أن هذا التمييز كان يتمّ على أساس عرقي وديني ولغوي واجتماعي؛ وصار مع مرور أيام الاحتلال من الممارسات الشائعة من طرف المستوطنين الأوربيين وإدارة الاحتلال.

الكلمات المفتاحية: المرأة الجزائرية؛ الاحتلال الفرنسي؛ العنف الاستعماري؛ المساواة؛ تحرير المرأة؛ تعليم البنات.

Algerian Women under the French Colonialism: (1246-1382 AH/1830-1962 AD)

Zahir Benali
University of Setif2- Algeria
benalizahir@gmail.com

Algerian women have suffered in their contemporary history from the unfair colonial policy and the view of the French occupier of the inferiority of the Algerian citizen, as well as the bias of customs and traditions of society. This deprives Algerian women of many rights. This study aims to shed light on some aspects of the deprivation that Algerian women suffered under the French occupation, focusing on the phenomenon of inequality between Algerian women and their European counterparts. This distinct208(a)-12()1722( )-16a33 6(l)-22(r)-14(t)68(a)-12()1722( )-16

الدراسة إلى البحث في ظروف البنت والمرأة الجزائرية في ظلّ الاحتلال الفرنسي، وكشف الوجه البشع للاستعمار الذي عكسته ممارساته في حقّ الجزائريين والجزائريات، ونظرته الدّونية تجاههم، والتي من بين مظاهرها احتقار المرأة وحرمانها من حقوقها، ومعاملتها كرعيّة في وطنها. والهدف من هذه الدراسة هو توخّي الموضوعية والوصول إلى تحديد الأسباب الحقيقية للوضع الذي آلت إليه حياة المرأة في الجزائر خلال عقود طويلة من الاحتلال الفرنسي، في ظلّ ظروف معيشية قاسية، وتضييق وقهر اجتماعي دائم.

ولتحقيق أهداف الدراسة سنوظّف المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، مع الاستعانة بإحصائيات تعكس نسب تعليم البنات في الجزائر المُستعمَرة، وهذا بغية استجلاء الحقائق المتعلّقة بهذا الموضوع، والوصول إلى رسم صورة تقريبية عن وضع المرأة الجزائرية تحت السيطرة الفرنسية، بالاعتماد على المصادر التاريخية الخاصة بتلك الفترة، مع إدراكنا صعوبة تناول مواضيع المرأة والطفل والمهمّشين في التاريخ الاجتماعي للجزائر؛ وذلك نتيجة لتركيز الأبحاث التاريخية على الجانب السياسي والعسكري لمدة الاحتلال، وأيضًا لصمتها أحيانًا عن سرد تاريخ المرأة الجزائرية أو تناوله ضمن إطار عام يشمل المجتمع الجزائري بصفة عامة.

أولاً: الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة الجزائرية في ظلّ الاحتلال الفرنسي:

نَصَّ البند الخامس من معاهدة الاستسلام التي وُقعت يوم ١٤ محرم ١٢٤٦هـ الموافق للخامس من شهر يوليو سنة ١٨٣٠م بين الداي حسين[١] والجنرال دي بورمون de Bourmont[٢]، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، على أنّه: "سيظل العمل بالدين الإسلامي حُرًّا، كما أنّ حرية السّكان مهما كانت طبقتهم ودينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لن يلحقها أيّ ضرر، وستكون نساؤهم محل احترام. وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه"[٣]. لكن فرنسا ما لبثت أن خرقت بنود هذا الاتفاق، ولم تلتزم بأي بند سوى السّماح للدّاي حسين بالرّحيل رفقة حاشيته، فصادرت الأوقاف وحوّلت المساجد إلى كنائس وثكنات عسكرية، وأطلقت العنان لجنودها في مدينة الجزائر العاصمة، وعاثوا فساداً ونهبوا ممتلكات الجزائريين واستولوا على مزارعهم وضيعاتهم[٤]، وتعرّضت النساء الجزائريات للاغتصاب والتقتيل، والرجال إلى الاعتقال والنّفي والتهجير القسري.

تحيلنا الكتابات التاريخية الفرنسية أيضًا، إلى أن المرأة الجزائرية كانت في صلب الاستراتيجية الاستعمارية لبسط النفوذ الفرنسي على الجزائر بأقل التكاليف، فالمنظّرين

الفرنسيين كانوا يركزون على المرأة مدخلاً لتفكيك المجتمع الجزائري وتقويض أسسه الحضارية، ونجد السيدة لوس أليكس Lice Alex[٥] تخاطب وزيرًا فرنسيًّا في بداية الاحتلال بالقول: "...كما تعلمون السيد الوزير، أن أقوى عنصر من حيث التأثير في إفريقيا – وكما عليه الحال في أوربا– هو المرأة؛ فإذا تمكّنتم من استقطاب مئة ألف من بنات الأهالي وإشباعهن بمبادئ حضارتنا، بحيث يُؤخذن من مختلف فئات المجتمع وأعراق الإيالة، ستصبح هذه الفتيات بحكم الظروف الزوجات المفضّلات للرجال ذوي المكانة المرموقة ضمن الفئة التي ينتمين إليها في المجتمع، ومن ثم نضمنّ إلى الأبد خضوع البلد، ويكنّ بالتالي الرهينة المتعذّر استردادها (...) ويتطلب الأمر لتحقيق هذه الغاية الباهرة مائتي ألف فرنك لا أكثر"[٦].

ويمكننا أن نقرأ أيضًا ما ورد في التقرير العسكري عن منطقة سطيف[٧] لسنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م، الذي يعكس مدى تأثير القوانين الفرنسية على المجتمع الجزائري المسلم، سيما حين يتعلّق الأمر بالوضع القانوني للمرأة الصعب في ظل سيطرة المجتمع الذكوري، وطابع التحفّظ الذي يميّزه من جهة، ووطأة القوانين الأهلية التي سنّتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، للتحكم بالسّكان الجزائريين دون مراعاة خصوصيات هذا المجتمع، والأعراف الاجتماعية التي تضبط العلاقات المجتمعية آنذاك، فوضعت المرأة بين سندان الأعراف المجتمعية ومطرقة القوانين الفرنسية الرسمية. إذ نقرأ في هذا التقرير ما يلي: "... ومع ذلك علينا أن نروي بتفصيل وبكل تحفّظ إشاعة سرت في أوساط الرؤساء المحليين لدينا من الأهالي (القياد)، وقد رواها لنا بعضهم، وكان الأهالي في المنطقة المدنية جدّ متأثرين تجاه الحماية الطبيعية التي يقدمها قانوننا للنساء، وهم يجدون صعوبة كبيرة في الخضوع لتعليماته ويزعمون أنّهم لا يمكنهم أن يحصلوا منهن على شيء دون استعمال العصا، ومن جانب آخر فإن النساء لاستعظامهن مركزهن، يرفضن في الكثير من الحالات طاعة أزواجهن الذين يعيقهم هذا القانون كثيرًا، ويزعمون أنّ قوانيننا تخضعهم للجنس الأضعف. وهو ما يُظهرون إزاءه سُخطًا كبيرًا، وأخيرًا إنّ ما يجدون أنفسهم فيه –من ضرورة جعل نسائهم يمثُلن في بعض القضايا على رؤوس الأشهاد– يحرجهم إحراجًا عميقًا جدًّا. ويتحدث أهلنا في المنطقة العسكرية أيضًا بنفس هذا المعنى تقريبًا؛ لأنه رغم تحفظاتنا الكبرى، فنحن لا نستطيع فعل أيّ شيء غير أن نعاقب –القانون بيدنا– كل الذين يستغلون ضعف نسائهم ويفرطون في سوء معاملتهن. ونحن نجد أنفسنا مضطرّين للدخول في الحياة الخاصة لرعيتنا، وأن نجعل نساءهم يمثُلن في كلّ المرّات التي تتطلّبها العدالة، وقد رأينا أنّه علينا أن نعرض هذا القيل والقال،

مما يمسّ –فضلا عن ذلك– المسألة الجوهرية لتغيير العنصر الأهلي فيما يخص تعدّد الزوجات"[٨].

لقد حُرمت الفتاة الجزائرية منذ وصول الفرنسيين إلى الجزائر من التعليم الفرنسي الرسمي، كما كانت تتلقى تعليمًا عربيًا محدودًا لا يتجاوز سنوات عمرها الأولى، إذ تُجبر على المكوث بالبيت بمجرّد بلوغها العشر سنوات، وتسخّر لأداء الواجبات اليومية في بيت أهلها، أو تُدفع إلى معترك الحياة الزوجية وهي لم تتجاوز سنّ الثانية عشر، وهي طفلة لم تكد تصل سنّ التمييز. أما من جانب المستوطنين الأوربيين؛ فقد اُستغلت أبشع استغلال لخدمة المعمرين والأسر الأوربية، ومع مرور سنوات الاحتلال صارت الفتيات الجزائريات يرتدن ورشات متخصصة لتعليمهن حرفًا ومهنًا مختلفة، وهو التعليم المهني والفنّي الذي ركز عليه الفرنسيون بغية توفير اليد العاملة الأهلية الرخيصة، التي تحقق لهم الربح الاقتصادي بأقلّ التكاليف، هذه الورشات كانت تديرها نساء مستوطنات أوربيات، وقد أشار إليها المؤرخ الجزائري الراحل أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي"، حيث هناك الخرّيجات من ورشات المستوطِنة الفرنسية السيّدة "ابن عابن" لتعليم الخياطة والنسيج والطرز وصناعة السجّاد، ومن بعض الورشات الأخرى التي فُتحت في المدن الجزائرية الكبرى، سواء تلك الورشات الخاصة التابعة للنساء الفرنسيات المستوطنات، أو تلك التي تشرف عليها الكنيسة في إطار سياسة التنصير، أو التابعة للإدارة الفرنسية بالجزائر. ومن الصنف الأخير سبعة مراكز في إقليم قسنطينة[٩] في الفترة (١٣١٢– ١٣٢٨هـ/١٨٩٥–١٩١٠م)، وكانت تضم حوالي ٥٣٩ تلميذة، وسبعة في إقليم وهران[١٠] في الفترة (١٣٢٤–١٣٢٨هـ/١٩٠٦–١٩١٠م)، وكانت تضم حوالي ٦٧٤ تلميذة، أو في إقليم العاصمة[١١] في الفترة (١٣٢١–١٣٢٧هـ/١٩٠٣–١٩٠٩م)، حيث ستة مراكز، وكانت تضم حوالي ٥٢٦ تلميذة. وقد اختصت هذه المراكز بصناعة أنواع معينّة من الزّرابي (السجّاد) الإيرانية والتركية والمغربية والتونسية، بالإضافة إلى الأنواع المحلية، مثل زرابي جبل عمّور والقلعة والطرز العربي والبربري[١٢]. ولم يكن الهدف منها؛ تثقيف البنت المسلمة وإخراجها من ظلمات الجهل كما زعم الفرنسيون، ولكن لجعل المرأة الجزائرية وسيلة إنتاج، واستغلالها في خدمة الاقتصاد الاستيطاني. ومن جهة أخرى كان الهدف هو دمج النساء الأهليات في منظومة الاستعمار الاستيطاني، وإخراجهنّ من بيوتهنّ بشتى الطرق الممكنة[١٣]، حتّى يتعوّدن أنماط الحياة الأوربية بكلّ قيمها، ويتخلّين تدريجيًّا عن تحفّظهن والتزامهنّ بوسطهنّ الأسري والاجتماعي.

لم تسلم المرأة والفتاة الجزائرية إذن من تأثيرات الامبريالية[١٤] الاستعمارية المتوحّشة، فكانت تتعرّض لأبشع أنواع العنف الاستعماري والاستغلال الاقتصادي، إذ المصنع هو المدرسة الأولى في حياة الفتاة الجزائرية، إذ تؤمّه وسنّها لا يتجاوز الاثنتي عشرة سنة. وكانت هذه الفتاة تعاني كثيرًا في مصانع الكبريت، وفي ورشات صناعة الأحذية، وكذلك مصانع الأسماك إذ تقف لساعات طويلة من اليوم في الماء وسط أقفاص السردين. ولعلّ من أسباب فرض هذه الظروف الصعبة في العمل هو غياب قوانين خاصة بعمل المرأة في المصانع والورشات، وفي هذا السياق يذكر غوديو آتيليو Gaudieux[١٥] بأنّه خلال ١٣٢ سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تضع الإدارة الاستعمارية أي تشريع أو قانون خاص بعمل النساء، ولم توجد أيّ نقابة عمّالية نسائية تستطيع تفادي فضيحة الاستغلال واللاإنسانية التي كانت تعاني منها النساء العاملات[١٦]. وبذلك كانت البنت الجزائرية تُمضي سنوات شبابها في خدمة الاستيطان والمستوطنين، هذا إن لم تدفع إلى عالم الرّذيلة، الذي كانت له "مؤسّساته" الخاصة، وشبكاته التي يديرها رجال ونساء أوربيون تحت إشراف إدارة الاحتلال[١٧].

ثانيًا: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري ونظرة الفرنسيين إليها:

كان المجتمع النسوي الجزائري منقسمًا إلى فئتين: الأقلية الثرية والخاملة من زوجات الوجهاء والأثرياء وأعوان الإدارة الفرنسية من القيّاد المتحكّمين في الأهالي؛ والأغلبية من النّساء الجزائريات التي توكل لها الأشغال الشّاقة والصعبة، داخل البيت وخارجه؛ كالنشاطات اليومية المعتادة من صنع أطباق الكسكسي[١٨] وحياكة الزرابي وغسل الصوف، فضلاً عن أعمال الفلاحة وجلب الماء والحطب. وقد كتبت ماري بوجيجا Marie Bugeja[١٩] حول هذا الموضوع في كتابها "عبر الجزائر" à travers l'Algérie: "... كانت نساء سيدي هجرس، اللواتي يحملن أطفالهن على ظهرهنّ مطوّقين بصفة محكمة، متربّعات على ركام من الحصى... كنّ يكسّرن الحجارة بأكثر حيوية من مرمّمي الطريق، وتحت الشمس المحرقة..."[٢٠].

ويمكننا أن نحدّد مكانة المرأة داخل أسرتها وداخل محيطها الاجتماعي، في ظلّ الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال الفرنسي، وعادات المجتمع الجزائري المحافظة غالبًا، فحال هذه الأخيرة داخل كيانها الأسري، كان في عمومه غير مرضيٍّ، وأكثر سوءًا عمّا كان عليه أواخر العهد العثماني. يقول المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز: "فالمرأة الجزائرية سُدّت

أمامها كلّ السّبل، وفرضت عليها عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدّين والرّقي والحضارة، وجُعل المنزل بمثابة سجن لها، لا تغادره من يوم أن تزفّ إليه إلى أن تُحمل على النعش إلى القبر، وفُرض عليها حصار اجتماعي خانق، واعتبر ذكر اسمها في أيّ محفل بمثابة قلّة أدب، بحيث عندما يذكر الرجل كلمة المرأة أو الزوجة يقول لمخاطبيه: (أكرمكم اللّه) و(حاشاكم) ...، وعاد ذلك بالتّدهور والتّخلف عليها وعلى الأسرة والمجتمع"[٢١].

وما زاد الأمر سوءًا هو جهل أو تجاهل الفرنسيين لنمطية التفكير عند الفرد الجزائري، فكانت محاولتهم مثلاً في العقود الأولى من الاحتلال، إنشاء منظومة للحالة المدنية، تُعدُّ في نظر المسلمين فكرة خارقة (غير معقولة)؛ لأنّ الخجل هو الذي كان يمنعهم من التلفّظ جهرا بأسماء أمّهاتهم أو زوجاتهم[٢٢]. كما عملت الكثير من الكتابات الاستعمارية الفرنسية التاريخية[٢٣] والأدبية خاصة[٢٤]، على رسم صورة مشوّهة عن الحياة الاجتماعية للمرأة الجزائرية داخل كيانها الأسري، ومكانتها في النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري المسلم. هذه الكتابات التي كانت تُصدر أحكاماً عشوائية واعتباطية دون دراسة معمّقة لواقع المجتمع الجزائري المسلم. وهكذا كانت المرأة في الجزائر توصف غالبا من قبل هؤلاء الكتّاب الغربيين، بأنها مخلوق لا قيمة فعلية له، ولا دور لها في المجتمع؛ تعيش حياة البؤس والشّقاء، وتوصم بالتّخلف والجهل. وفي الوقت ذاته حاولت هذه الكتابات أن تثبت حقائق غير صحيحة، عن أنَّ المرأة الأوربية ستكون سببًا في انعتاق وتطوّر "المرأة الأهلية". هذه الأطروحات أثبتت عدم جدواها بعد مرور قرن من الاحتلال، ولم تخرج عن الصورة التي رسمها الفرنسيون عن الفرد الجزائري المسلم في إطار الأطروحة الاستعمارية المعروفة: "الأهلي إنسان متخلف فطريًّا وغير قابل للتطوّر أو التحضر"، ثم تكون هذه الأطروحة مدخلاً لانتقاد أحكام الشريعة الإسلامية، والطّعن في الدّين الإسلامي الحنيف، بالخوض في الأحكام الفقهية التي تخص المسائل المتعلقة بالمرأة مثل مسائل الزواج والطلاق والخلع وتعدّد الزوجات، والميراث، والحجاب ... وغيرها.

وعليه فإنّ وضع المرأة المسلمة السيئ –بحسب الفرنسيين– سببه أحكام الدين أولاً، والمجتمع الذكوري ثانيًا، فلا يمكن تغيير حال المجتمع إلا بتغيير حال المرأة فيه[٢٥]. لقد سال كثير من الحبر عن تعدد الزوجات وحقوق الزوجة الواحدة، وعد الفرنسيون أنفسهم المنقذين هنا. وربط معظم الذين تناولوا هذا الموضوع بين الجانب الاقتصادي والشريعة الإسلامية والقوانين الفرنسية. هذا رغم أنّ الدراسات الاستعمارية سجّلت في نهاية القرن التاسع عشر

الميلادي انخفاض معدّلات تعدد الزوجات بين المسلمين، حيث كان يقلّ في المناطق المدنية بشكل واضح. وفي هذا السياق يذكر لويس ماسنيون Louis Massignon[٢٦] أنّ السُّدس فقط من رؤساء العائلات كان لهم أكثر من زوجة سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م، ولكن هذه الممارسة كانت في انخفاض مع مرور السنوات[٢٧]؛ لأنّها ارتبطت قبل كلّ شيء بالظروف المعيشية الصعبة التي كان يعيشها الجزائريون، وكذلك بالعادات والأعراف السائدة في كلّ منطقة من مناطق الجزائر.

ومن النماذج التي تعبّر عن حالة من التطرّف في النّظر إلى قضايا المسلمين الجزائريين من طرف المثقّفين الفرنسيين، ما نجده لدى الناشطة النسائية الفرنسية هيبرتين أوكلير Hubertine Auclert[٢٨]؛ المهتمّة بقضايا المرأة (الأهلية) في الجزائر المُستعمرة، فقد انتقدت أحكام الشريعة وخصوصًا فيما يتعلّق بمسألة تعدّد الزوجات، مُدّعية دفاعها عن حقّ المرأة المسلمة في المساواة مع الرجل، لنجدها تقول في روايتها "نساء عربيات من الجزائر" Femmes arabes en Algérie: "إنّ أدنى درجات المساواة لتفرض حق النساء العربيات في أربعة أزواج. ولأن الذكور المسلمين أكثر عددًا من النساء، فإنّ تعدّد الأزواج وليس تعدّد الزوجات هو الأولى باعتماده سلوكًا في هذا البلد..."[٢٩].

ثالثًا: البنت الجزائرية و"اللامساواة" في التعليم مع نظيرتها الأوربية:

كان الوضع الثقافي للمرأة الجزائرية في ظل سيطرة الاحتلال الفرنسي، أكثر تدهورًا وسوءًا من أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنسبة الأميّة في أوساط النساء الجزائريات ظلّت في ارتفاع مستمر مع مرور سنوات الاحتلال، حتى قاربت نسبة النساء الجزائريات المتعلّمات الصفر بالمئة. لذلك يمكننا القول أن المستوى الثقافي لعموم الجزائريات صار بائسًا جدًّا، إذا ما قورن مع ما كان عليه الحال قبل وصول الفرنسيين، وكان هذا نتيجة منطقية لعوامل شتى؛ منها سياسة تجهيل الجزائريين التي فرضها المستعمر على الرجل والمرأة، والموقف العدائي للاستعمار إزاء الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر؛ فقد سعى هذا الأخير إلى طمس كل معالم ومقوّمات الشخصية الجزائرية، بدءًا بمحاربة اللغة العربية والتعليم العربي الإسلامي.

وهكذا تُرك الجزائريون تحت وطأة الفراغ الثقافي والرّوحي، بلا هوية واضحة ولا عقيدة دينية صحيحة. وقد نجم عن هذا الواقع الثقافي المتأزم استشراء الأمية والجهل، وانتشار الخرافات والأساطير والإيمان بالخوارق. وصار من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن لا نكاد

نعثر على فتاة أو امرأة مثقفة. كما لعب المجتمع وعاداته وتقاليده المحافظة دورًا مهمًّا في تدهور المستوى الثقافية للمرأة؛ فرفضُ الجزائريين للثقافة الغربية وخوفهم من الرجل الأبيض الغازي، جعلهم يعارضون بشدّة إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية على قلّتها، وخاصة بناتهم الإناث خوفًا من جلب العار للعائلة والقبيلة.

ويؤكد مصطفى بن الخوجة[٣٠] الغياب شبه التام للتّعليم الموجّه للبنات في العهد الفرنسي بالجزائر، ويفضح السياسة الاستعمارية التمييزية المطبّقة على الجزائريين، قائلا: "إن التعليم الابتدائي عند المسلمين خاص بأطفالهم دون بناتهم، وعند الفرنسيين يشمل أطفالهم وبناتهم..."، أما المؤرّخ الجزائري أحمد توفيق المدني، فيذكر: "ليس هناك أدنى اهتمام بأمر البنات المسلمات في الجزائر، ماعدا فئة قليلة وجدت مقاعد في المدارس الحكومية، ولكنّ هذه الأخيرة لا تلقنهنّ شيئا من العربية أو علوم الدين؛ لذا فكل البنات المسلمات مجبورات على الرضا بالجهل والأمية"[٣١]. كما كانت العادات والتقاليد البالية المسيطرة على عقلية العامة؛ سببا في تراجع تعليم البنات مقارنة بالعهد العثماني، وسيطرة الجهل وتدهور المستوى الثقافي للمرأة الجزائرية المسلمة، فتعليم هذه الأخيرة صار مع مرور الزمن فكرة ممنوعة اجتماعيا ومحرّمة دينيًّا من طرف بعض رجال الطرقية، فقد كانوا يرون أنّ تعليم الفتاة يؤديّ بها إلى الانحراف والفتنة[٣٢].

والواقع أنّ السلطات الفرنسية هي من أهملت تعليم البنات بشكل متعمّد، فإلى غاية سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م كانت نسبة تعليمهنّ لا تتجاوز ٠,٨٪، وطيلة مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تتعدّ ١٪ ، على الرّغم من أنّ موقف المجتمع الجزائري المسلم، تغيّر بخصوص هذا الموضوع، إذ كتب أعيان ومستشارو مدينة عنابة[٣٣] في ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، يطالبون بإنشاء مدارس للبنات الجزائريات[٣٤]، ومنحهنّ فرصة ارتياد المدرسة، لكن الإرادة اللازمة لدى السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر لم تتوافر لتعليم أبناء "الأهالي" الجزائريين ذكورًا وإناثًا، ولا المستوطنون الذين تحكّموا في إدارة البلاد كانوا يسمحون بذلك؛ لذلك لم تبذل إدارة الاحتلال الجهود الكافية لتحقيق هذا الأمر، ولم توفّر الظروف الملائمة لضمان تعليم أبناء وبنات الجزائريين، وكانت تُلقي باللائمة على الأولياء الذين يُمانعون تعليم أبنائهم بالمدرسة الفرنسية.

لقد بقي الاهتمام الفرنسي بتعليم الإناث المسلمات ضعيفًا، وإلى غاية سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، لم يتجاوز عدد المدارس المخصصة لتعليم البنات ١٨ مدرسة في كامل القطر

الجزائري، ضمّت ٣٣٠٠ تلميذة، دفعتهنّ ظروفهنّ المزية للالتحاق بالمدرسة الفرنسية بغية الحصول على رغيف خبز. ويكتب لويس ميو Louis Milliot[٣٥]: "إنّ أغلب البنات الملتحقات بالمدارس كنّ من اليتيمات اللّواتي كان أولياؤهن يرغبون في التخفيف من أعبائهن المالية بعثهنّ إلى المدارس"، أو هنّ من بنات الأعيان وأعوان إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر اللواتي صار أولياؤهنّ يسمحون لهنّ بارتياد المدرسة الفرنسية والتّعلّم؛ إمّا تقليدا للفرنسيين وتأسّياً بهم في تعليم أبنائهم وبناتهم، أو بهدف الحصول على مكانة اجتماعية للولد أو البنت لائقة لا تقلّ عن مكانة الأب.

لقد أدرك عموم الجزائريين أهمية وفائدة تعليم أبنائهم منذ مطلع القرن العشرين الميلادي، وهذا ما جعل مطالب تعليم البنات تنتقل من المدن الكبرى كعنّابة وقسنطينة ووهران والجزائر العاصمة وسطيف؛ لتشمل المناطق الأخرى من ربوع القطر الجزائري؛ بل وصلت حتى إلى الأرياف والقرى. ومع هذا لم تقم إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر بأيّ عمل حقيقي حيال هذه المطالب، وبقي تثقيف البنات المسلمات الجزائريات هزيلاً. ورغم أنّ التقرير الفرنسي الذي صدر في عام ١٣٣٥هـ/١٩١٧م[٣٦] حول الوضع العام في الجزائر، أشار إلى ارتفاع طفيف في نسبة البنات الجزائريات بالمدارس الفرنسية، لكن يبدو أنّ ذلك حدث في ظروف استثنائية ارتبطت بالجانب العسكري خلال الحرب العالمية الأولى، فقد نشط التعليم المهني في الورشات التي تحدّثنا عنها آنفاً، واستغلّت البنات الجزائريات في أمور لا تفيدهنّ، بتسخيرهنّ في أعمال الخياطة والنسيج بهدف سدّ احتياجات الجنود الفرنسيين من الملابس[٣٧].

رابعًا: العنف الاستعماري والتمييز العنصري تجاه النساء الجزائريات:

أدرك الفرنسيون منذ البداية أنّهم لن ينجحوا في استعمار الجزائريين فكريًّا وثقافيًّا، بعدما تمكّنوا من استعبادهم بالقوة العسكرية، إلاّ بانتهاج سياسة تقوم على استهداف المرأة الجزائرية المسلمة للوصول إلى الهدف المنشود؛ وهذا بالنّظر إلى أهمية دور المرأة وسط العائلة الجزائرية، خاصة دورها الأسري في تربية وتنشئة الأطفال. ومع ذلك فقد بقيت تفسيراتهم لوضع المرأة المسلمة حبيسة نظرة استعمارية ضيّقة، فردّوا السّبب في تخلّفها إلى التقاليد الدينية، ومنهم من تأسّف على حالها، ومنهم من جعلها ضحيّة التّعاليم الدينية القاسية، التي تُكرِّس قَوَامة الرّجل عليها من خلال جعل الطلاق بيده، فضلاً عن فريضة الحجاب والعفاف. وقد عدَّ هؤلاء الكتّاب المجتمع الجزائري مجتمعا ذُكوريًّا بامتياز، لا دور فيه للمرأة[٣٨].

إنّ إلصاق المفكرين الفرنسيين تهمة التخلّف الفطري والطبيعي بالمرأة الجزائرية لم يستند في غالب الأحيان إلى أحكام موضوعية، لذلك "نرى من الفرنسيين مَن يصفون المرأة الجزائرية بأوصاف مختلفة؛ فهُم يزعمون أنّها أسيرة مهانة مُغيّبة عن الحياة. وأنّ المجتمع الإسلامي لم يترك لها أيّ ازدهار، ولم يمكّنها من أيّ نضجٍ، وأنّه يجبرها على أن تقبع في طفولةٍ دائمةٍ. ولكنّ هؤلاء المفكّرون كانوا على خطأ فادحٍ في هذا الوصف؛ فتعلّق المرأة الجزائرية ببيتها لم يكن يعني كراهية الشّمس أو الهروب من العالم، إنّ ذلك الانطلاق والانطواء كان يعني المحافظة على بذرة الإخصاب داخل وجود محدود، لكنّه منسجمٌ ويُمثّل القوى الأساسية للشعب المضطهد"[٣٩]. فهو ينطلق في النّظر إلى القضية من زاوية واحدة فقط لم تأخذ بعين الاعتبار الموروث الثقافي والإرث الحضاري للمجتمعات المسلمة، بما تحمله من ثقافة مختلفة تماماً عن الثقافة الغربية؛ بل وتتناقض معها في كثير من مظاهرها وتمثّلاتها وتطبيقاتها على أرض الواقع.

وصارت المرأة الجزائرية التي حُرِمَت من كلّ شيءٍ ما عدا قدرة الإنجاب؛ فريسة سهلة للخرافات والبدع والسّحر والشّعوذة، وأصبح نشاطها الاجتماعي يدور حول نقل الأحجبة وحرق البُخُور وزيارة الأولياء والقبور. وفي هذا كلّه كانت الطرق الصوفية التي تخلّت عن وظيفتها الحقيقية ومهمّاتها الرّوحية، تُمارس أساليب الخرافات والدروشة على المرأة كما تمارسها على الرجل[٤٠]. لقد ظلّت المرأة الجزائرية "الأهلية" طيلة عهد الاحتلال الفرنسي تعيش على حالتين: إمّا منبوذة اجتماعيًا، إن هي اختارت التعليم الفرنسي، لا سيما إذا تجرّأت وتنصّرت، وإمّا مرفوضة من طرف الرّجل، إذا بقيت على حالتها الأولى؛ أي جاهلة غير متعلّمة. ولم تكن معاناتها مادية فحسب (مرض، فقر ، جهل ...)؛ بل عانت وتألّمت معنويًا، إمّا نتيجة فقدان شخص يُعيلها ويرعى شؤونها، أو بهجرة زوجها إلى فرنسا وتركها وحيدة.

كما زعمت الكتابات الاستعمارية ذات النظرة المتعالية والعنصرية، أن الحياة الاجتماعية للمرأة الجزائرية لا يمكن أن تتطوّر إلاّ بفضل نظيرتها المرأة الأوربية، التي جاءت لتُدخل الحسّ الحضاري على حياتها، وتحسّن من وضعيتها التعليمية والصحية والثقافية عموما، مثلما جاءت فرنسا إلى الجزائر لنشر مبادئ الحضارة؛ وليس للاحتلال والاستيطان والسيطرة. وتشير بعض الكتابات[٤١] إلى نظرة الاحتقار التي كان ينظر بها المعمّرون الأوربيون إلى الجزائري على العموم، إذ يوصم بأنّه متخلّف وشهواني، كما لم تخلُ نظرتهم إلى المرأة الجزائرية المسلمة من الازدراء والاحتقار، يتجلّى ذلك في الألفاظ المستعملة للإشارة

إلى الجزائرية. يقول أبو القاسم سعد الله: "كانت النساء العربيات تنادَى باسم "فاطمة" بدون تمييز أيضًا؛ على أنّها قليلة الأدب، فاطمة! أو "موريسكية" وأقل من ذلك استعمال عبارة "موكيرا" (...). ونظرًا إلى أنّ الأغلبية الساحقة من هؤلاء الفتيات (اللواتي دُفعن إلى عالم الرذيلة) كنّ مسلمات، فإن أسماء الفواطم والمورسيكيات والموكيرات أصبحت مرادفة (في المفهوم الاستعماري) تقريبا لكلمة البغايا ... ومن ثمة شيوع التعبير التالي: تزوج من موريسكية، ويشرب القهوة مع موريسكية"[٤٢]. وقد شاع في أوساط المحتلّين أنّ الرجل العربي يتمتع بسيطرة تامة على الأنثى[٤٣]، وكانت الكتابات الاستشراقية تعمل على تأييد هذا التصور وتقدّم قاعدة للعديد من قصص التشويه، وهي طبعًا كلها صور وشواهد مبالغ فيها؛ فتعدد الزوجات كان يمارس على نطاق ضيّق جدا رغم أنّه شرعي، كما أن البنات المسلمات اللواتي اضطررن إلى البغاء فعلن ذلك ليس من باب الفطرة، ولكن نتيجة الفقر المدقع المتولّد عن "العمل الحضاري" الذي قام به الفرنسيون في الجزائر[٤٤].

خامسًا: حرمان المرأة الجزائرية المستعمَرة من حقوقها السياسية:

على صعيد الحقوق السياسية؛ الملاحظ أوّلا أنّ إصلاحات كليمانصو سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م (إصلاحات الجزائر)، أقرّت حقّ الاقتراع للجزائريين بشرط التخّلي عن الاحوال الشخصية الإسلامية، ومع ذلك لم تطبّق فعليا، والأدهى من ذلك تجاهل الحكومة الفرنسية وجود النّساء المسلمات إلى غاية عشية الاحتفال بالمئوية؛ حيث حاولت التشريعات الفرنسية وتحديدًا قانون جونار في عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م، تصحيح هذا الخلل في التمييز بين الجنسين (...) فالحالة الوحيدة التي كانت المرأة الجزائرية تحصل فيها على بعض الحقوق السياسية؛ هي في حالة زواجها من رجل جزائري متجنّس بالجنسية الفرنسية[٤٥].

وإذا كانت النساء الفرنسيات لم يَنَلْن بدورهنّ هذا الحقّ إلا سنة ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م، فإنّ الجزائريات كان عليهن الانتظار حتى سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، للحصول على هذا الحق الدستوري في التصويت، رغم أنّ المادة الرابعة من قانون ٥ ذو القعدة ١٣٦٦هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م، والمتعلّق بالجزائر (المعروف بدستور الجزائر)، نصّت صراحة على "أنّ النساء من أصول مسلمة لهنّ الحق في الانتخاب" ولم يفصل في هذه المسألة إلا بعد الاقتراح الذي تقدّم به النائب عن الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر السيّد رينيه جيسترابو René Justrabo[٤٦] في الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م. ومع ذلك ظل المشرّع الفرنسي مُمانعًا في إقرار

حقّ الاقتراع للجزائريات، وبدا أنّ هذا المشروع غير قابل للتجسيد واقعيًّا في بعض الحالات؛ فمثلاً بالنسبة للنساء القاطنات في المناطق الريفية المنعزلة، اللائي تستحيل عليهن المشاركة السياسية؛ بل إنّ إمكانية علمهنّ بوجود انتخابات وإدراكهن بحقّهن في المشاركة كانت ضعيفة، مع علمنا نحن الآن، بما كان يشوب هذه الانتخابات من عمليات تزوير واسعة. هذا الواقع دفع المندوب الفرنسي لدى الدورة الخامسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، السيد لافوشو La faucheux، إلى مراسلة وزير الداخلية الفرنسي آنذاك، قائلا: "أُبدي من جهتي عميق أسفي، حينما تُقرّ العديد من دول الجامعة العربية حق الاقتراع للنساء، بينما تسجّل فرنسا تأخّرًا واضحًا في مسألة جليّة، وألاحظ قلّة الاهتمام الذي تبديه فرنسا لمواطنيها من المسلمين. من الأفضل لبلدنا أن تُظهر المبادرة في شأن ترقية المرأة المسلمة (التعليم)، وإلاّ فالعديد من الجزائريات، يدرسن بعناية الوثائق الصادرة عن القاهرة. لقد صار من الجلّي في نظرنا، أنّه لم يكن يوجد أي إصلاح سياسي جدّي من قبل الإدارة الاستعمارية لتحسين وضعية الجزائريات[٤٧].

ومع ذلك لم يخلُ تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر من بعض الأفكار التي قدّمها ساسة فرنسيون كانت تبدو جادّة لتغيير وضع المجتمع "الأهلي"، ومنها منح الجزائريين بعض الحقوق السياسية، وجعل وضعهم أفضل تحت السيطرة الفرنسية، والخروج بالمرأة تحديدا من حالة البؤس الذي كانت تعيش في ظلّها؛ فبين سنتي ١٣٣٨-١٣٥٧هـ/ ١٩٢٠-١٩٣٩م؛ اقترح موريس فيوليت Maurice violette مشروعه الذي عُرف باسم مشروع "بلوم فيوليت"[٤٨]. كما دعا هو وغيره إلى تطبيق سياسة "الغزو عن طريق البيت"، وذلك بالعودة إلى اقتراح المعلّمة "لوس أليكس" الذي تحدّثنا عنه في مستهل هذه الدراسة. كما رأي البعض ضرورة تغيير الذهنيات لدى النساء قبل الحديث عن أي تغيير اجتماعي في الجزائر: "إنّ الذهنية المحافظة للنّساء الأهليات تشكّل عائقًا لتغيير مجتمع الأهالي، إذن يجب جعل هذه المرأة تتطوّر؛ لأنّنا "إذا عَلَّمنا امرأة فإنّنا نُعلّم عائلة وأُمّة". ويؤكّد موريس فيوليت عند حديثه عن مشكل "التجنيس" أنّ النساء هنّ اللائي يرفضن التجنيس؛ لأنّهن تقليديات لأقصى درجة، ويعتبرونه مروقًا من الدّين، وذلك خاصة في الأوساط البرجوازية حيث العائلة الجزائرية متراصّة ومتماسكة[٤٩].

ولقد كثر الحديث في عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين عن حقوق المرأة في الجزائر، وصارت مسألة تحرير المرأة "الأهلية" محلّ نقاش واسع بين النخب السياسية والفكرية بمختلف توجّهاتها ومشاربها. وشاع في أوساط النخبة المفرنسة مقولة "انكماش

وانغلاق المرأة المسلمة"، هذا السلوك الذي تقوم به راضية ومن تلقاء نفسها، أو تحت ضغط الوصاية الذكورية، وفي هذا السياق نجد المؤرّخ الفرنسي لويس برتراند Louis Bertrand[٥٠] يصف النساء الأهليات، في بداية القرن العشرين من خلال كتابه "على طرق الجنوب" بالوصف ذاته. وكذلك فعل العديد من الكتّاب الاستعماريين في فترة ما بين الحربين، بتصوير النّساء المسلمات في شكل: "أشباح بيضاء تمشي تحت الجدران وتتسرّب في الأنهُج المظلمة". وعبّر أحمد توفيق المدني[٥١] عن ذلك بقوله: "إنّ هذا المظهر الجامد من المجتمع الذي تُريده النساء أنفسهن قد خدم قضية أنصار بقاء الأوضاع على ما هي عليه سياسيًّا؛ إذ كان غير مقبول بالنّسبة للأوربيين في الجزائر أن تنخرط النساء في نظام تقليدي يضرهنّ إلى أقصى درجة"[٥٢].

لقد وجد مشروع "بلوم –فيوليت" القاضي بمنح بعض الحقوق السياسية لفئة من الجزائريين مُعارضةً شديدة في الجزائر، ليس من طرف غلاة المعمّرين فحسب، بل أيضاً من طرف الأوساط النّسوية الفرنسية بالجزائر، كونه يمنح حوالي ٢٤ ألف من الجزائريين حقوق المواطنة الفرنسية وعلى رأسها حقّ الاقتراع دون التّخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية. هذا الرفض كان من حيث المبدأ، باعتباره سيؤدّي إلى المساواة بين "الأهالي" وبين "الفرنسيين"، وهو أمر مرفوض على الإطلاق، كما يجعل هذه الشريحة الواسعة من المسلمين، تُقرّر مصير النّساء الفرنسيات (المستوطنات) وتشارك في رسم مستقبلهنّ، والتأثير على خيارتهنّ في الدفاع عن حقوقهنّ السياسية والاجتماعية، فكتبت إحداهنّ: "إنّنا نجد –نحن النّساء الفرنسيات– أنه من المُحيّر والمذهل رؤية دعوة أهالي للتصويت معنا أو ضدّنا، في حين يُعترض على إعطائنا حقّ مناقشة حقوقنا ومصالحنا في البرلمان، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[٥٣].

إذن كانت المرأة المسلمة في الجزائر محورًا للصراع الثقافي والدّيني والاجتماعي وحتى السياسي بين جالية أوربية دخيلة وجاهلة في عمومها بخصوصيات البلاد التي احتلّتها؛ ومجتمع محلّي مسلم يفتقد وسائل المواجهة والقدرة على المجابهة؛ لذلك سعى بكلّ الوسائل المتاحة للحفاظ على كيانه وضمان بقائه وعدم اندثاره وذوبانه في منظومة الفكر الغربي والانسلاخ عن ثقافته والتخلّي عن قيمه الحضارية وعاداته وأعرافه بما تحمله من إيجابيات وسلبيات، ومن هنا كان الفرد الجزائري مجبرًا على انتهاج أساليب المقاومة "السلمية والسلبية" عن طريق رفض التعامل مع الغازي الأجنبي إلاّ في حدود ضيّقة، أو تحت طائلة الإجبار، وعن طريق الامتناع عن ارتياد مدارسه والتداوي في مستشفياته والتطبُّب لدى أطبائه.

الخاتمة:

إنّ الانحطاط الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الجزائري إبّان مدة الاحتلال الفرنسي لم يقتصر على المرأة وحدها؛ فالسياسة الفرنسية المطبّقة بالجزائر خلّفت وضعًا اجتماعيًّا متردّيًا على جميع المستويات، وغيّرت كثيرا من ملامح المجتمع الجزائري، وقضت بشكل تدريجي على التماسك الاجتماعي، حيث يقرّ أجرون أنّ "هذا التدهور لم تسلم منه حتى العائلات الجزائرية الكبيرة، التي راحت تبذل جهدها للمحافظة على ما بقي لديها من صيت وجاه لأطول مدّة ممكنة؛ خصوصًا وأنها، كفئة "نبيلة"، كانت آيلة إلى الزوال"[٥٤]. كما لم تسلم منه المرأة بطبيعة الحال؛ بل نعدُّ النساء أكثر فئات المجتمع تضرّرا، فصار نيل حقوقها كاملة بمثابة الحلم صعب التحقيق، وهكذا بقيت النساء الجزائريات عاجزات عن رفع مطالب تتعلّق بالحرية والمساواة؛ بحكم حالة الأمية والجهل واللاوعي التي كنّ عليها.

لقد ظلّت شعارات "تحرير المرأة" و"المساواة بين الجنسين" التي رفعتها بعض النساء الفرنسيات (المستوطِنات) شعارات جوفاء، لا تعني للمرأة الجزائرية المسلمة غير التبعية للآخر والمسخ والنبذ الاجتماعي؛ لأنّ تجرّأ المرأة الجزائرية على التشبّه بالأوربيات في نمط معيشتهن أو الرغبة في ارتياد المدرسة الفرنسية، كان يعني بشكل مباشر الرفض الأسري والحرمان العائلي. وهكذا بقيت المرأة بين سندان الأعراف الاجتماعية ومطرقة القوانين الفرنسية، فلا هي تمكّنت من نيل حقوقها داخل حضنها الطبيعي (المجتمع الجزائري المسلم)، ولا هي اندمجت في منظومة الحضارة الغربية؛ بما يسمح لها بنيل جزء من حقوقها السياسية على الأقل، وظلّت نظرة الفرنسيين لها تحمل سمات العنصرية؛ على أنّ الجزائرية المسلمة متخلّفة بالفطرة.

إنّ اللامساواة مع الآخر التي عانت منها المرأة الجزائرية طيلة عقود من الاحتلال الفرنسي للجزائر، تبرز مخلّفاتها وآثارها اليوم؛ من خلال ممارسات اجتماعية لم تتخلّص نهائيًّا من ترسّبات الماضي، فنجد المرأة (الريفية خاصة) ما زالت تحرم من الميراث ومن الحقّ في التعليم، وتتعرّض إلى شتى أصناف العنف والتعنيف والتمييز والتضييق، وعليه فقضية اللامساواة بين الجنسين ليست وليدة الحاضر الجزائري؛ لا بل هي من المسائل التي طُرحت بحدّة في التاريخ الجزائري المعاصر، وكانت المرأة من في صلب النقاش والجدل، لا سيما خلال النصف الأول من القرن العشرين.

لقد كانت المرأة الجزائرية محورًا رئيسيًّا وجوهريًّا في هذا الصراع بين المستعمِر

الفرنسي والمستعمَر الجزائري؛ "لأنّ المجتمع يتلوّن بلون المرأة، ودور هذه الأخيرة في المجتمع دال على صحته أو سقمه أو تردّيه"[٥٥]. وهكذا مثّلت مواقف الجزائريين حيال القضايا المتعلّقة بها التي كان يطرحها المثقفون الفرنسيون؛ مظهرًا آخر من مظاهر الرفض الذي وُجه به الفرنسيون طيلة عهد الاحتلال، إذ بقيت الهوّة سحيقة بين المجتمعين الأوربي والجزائري، التي تعكس منظومة اجتماعية وحياتية مختلفة تمامًا بين الطرفين. ولم يكن بالإمكان جعل المرأة وسيلة للتقارب أو الاندماج، بحكم اختلاف الدّين واللغة والثقافة، والعادات التقاليد والأعراف التي تحكم علاقة المرأة بالرّجل، وتحدّد مكانة المرأة داخل كيانها الأسري ووسط محيطها الاجتماعي.

* الملحق

معاهدة الاستسلام في ٥ يوليو ١٨٣٠م بين الداي حسين والجنرال ديبرمون

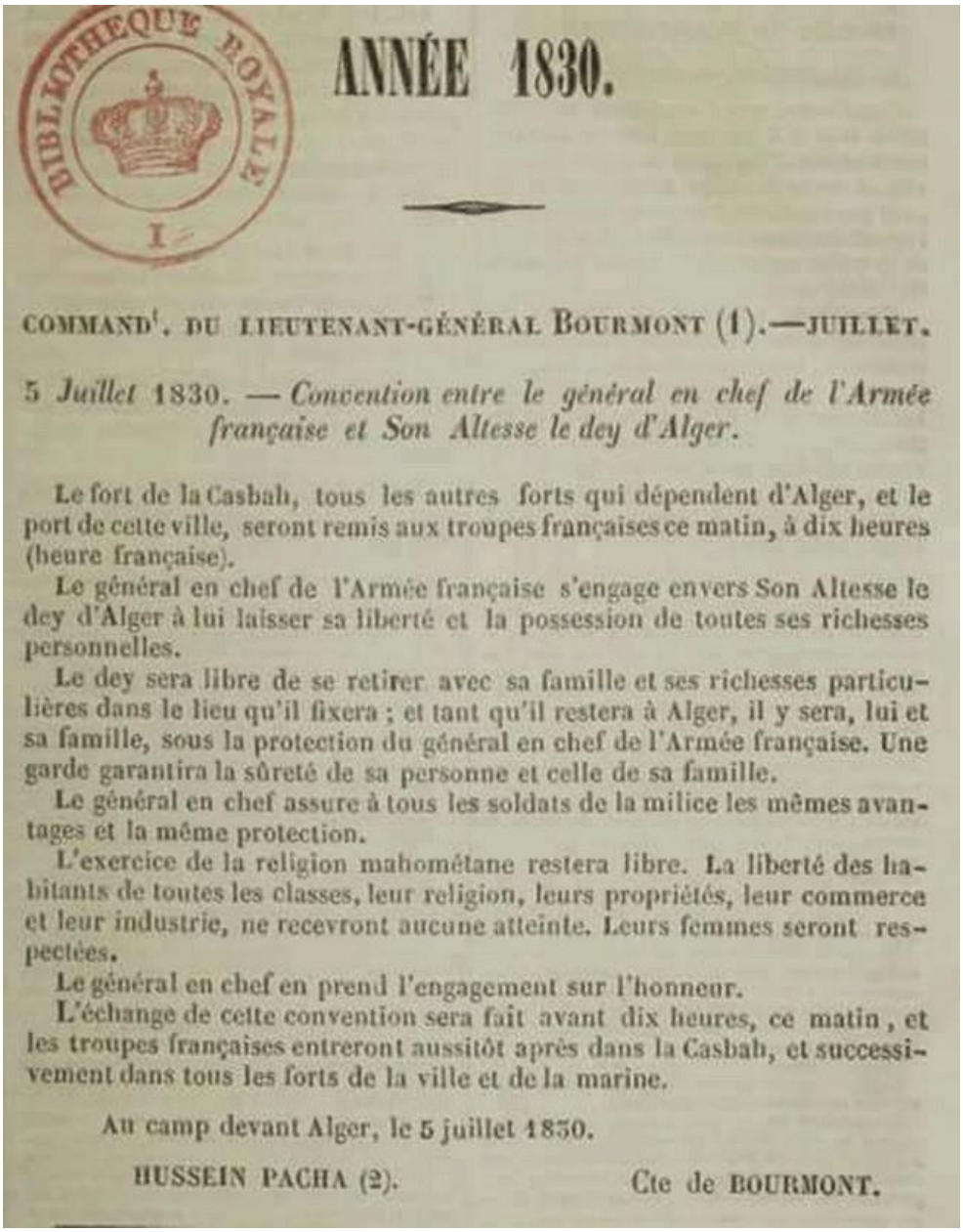

ANNÉE 1830.

COMMAND[t]. DU LIEUTENANT-GÉNÉRAL BOURMONT (1).—JUILLET.

5 *Juillet* 1830. — *Convention entre le général en chef de l'Armée française et Son Altesse le dey d'Alger.*

Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger, et le port de cette ville, seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française).

Le général en chef de l'Armée française s'engage envers Son Altesse le dey d'Alger à lui laisser sa liberté et la possession de toutes ses richesses personnelles.

Le dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera ; et tant qu'il restera à Alger, il y sera, lui et sa famille, sous la protection du général en chef de l'Armée française. Une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille.

Le général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes les classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées.

Le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures, ce matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine.

Au camp devant Alger, le 5 juillet 1830.

HUSSEIN PACHA (2). Cte de BOURMONT.

حواشي البحث

(١) الداي حسين: هو حسين بن الحسن آخر دايات الجزائر العثمانية، وُلد في مدينة أزمير التركية حوالي عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٣م. تولّى حكم الجزائر عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م، وتم نفيه بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م؛ فمكث في مدينة ليفورن الإيطالية ثلاث سنوات، وبعدها استقر نهائيًّا في الإسكندرية حتى وفاته سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م. انظر: https://www.marefa.org تاريخ الاطلاع: ٠٣ ماي ٢٠٢٠م، الساعة: ١٢:٤٥.

(٢) الماريشال دي بورمونت Maréchal-comte de Bourmon: وُلد سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٣م، وبعد مسيرة عسكرية طويلة، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر وتمكّن من احتلالها عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م. وبعد سقوط النّظام الملكي في فرنسا عقب ثورة جويلية؛ أُبعد على غاية وفاته عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م. أنظر: https://data.bnf.fr/fr/14978239/louis_auguste_victor_de_ghaisnes_de_bourmont/ تم الاطلاع بتاريخ: ٠٣/٠٥/٢٠٢٠م، الساعة: ١٢:٤٨.

(٣) جاء هذا البند في النّص الفرنسي من معاهدة الاستسلام بالصيغة الفرنسية التالية:
«L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées. Le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur».
تحليل وثيقة الاستلام الواردة في الملحق رقم: (٠١)، أنظر مدوّنة الأستاذ حاجي عبدالنور:
https://abdenour-hadji.blogspot.com/2018/11/05-1830.html تاريخ الاطلاع: ٠٣ ماي ٢٠٢٠.

(٤) انظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، ANEP، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص١٩٥-١٩٦.

(٥) لوس أليكس Luce Alex: معلّمة فرنسية وصلت إلى الجزائر عقب الحملة الفرنسية، وكان لها طموح لتعليم المرأة الجزائرية خدمة للمشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر. للمزيد عن سيرة هذه المرأة الفرنسية وأعمالها ومشاريعها. انظر:
Rebecca Rogers-*A Frenchwoman's Imperial Story: Madame Luce in Nineteenth Century Algeria*, Stanford University press, California (USA), 2013.

(٦) إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين ١٨٣٠-١٨٨٠، ترجمة محمد عبدالكريم أوزغلة، دار القصبة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٦٠.

(٧) ولاية جزائرية تقع شمال شرق البلاد، عُرفت في الفترة الرومانية بتسمية "سيتيفيس" (Sétifis) التي تعني التربة السوداء، كان إقليمها يضم خلال فترة الاحتلال الفرنسي الولايات المجاورة لها كبجاية وبرج بوعريريج ومسيلة. انظر:
https://www.marefa.org/ تم الاطلاع بتاريخ ٠٣ ماي ٢٠٢٠، الساعة ١٨:٣٠.

(٨) إيفون تيران، المرجع السابق، ص٣٠٧.

(٩) قسنطينة (Constantine): مدينة جزائرية عريقة؛ تبعُد عن الجزائر العاصمة بحوالي ٤٠٠ كلم وتعتبر عاصمة الشرق الجزائري، كانت تسمّى قديما "سيرتا"، احتلّها الفرنسيون سنة ١٨٣٧م، وهي مهد "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" برئاسة الشيخ عبدالحميد بن باديس. للمزيد عن تاريخ المدينة: أحمد بن العطّار، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق عبدالله حمادي، دار الفائز للنشر، قسنطينة، ٢٠١١.

(١٠) وهران Oran: إحدى أكبر المدن الجزائرية تقع على الساحل في الغرب الجزائري وتعد عاصمته. للاطلاع على جوانب من تاريخ المدينة انظر: يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر، الجزائر، ٢٠٠٩.

(١١) الجزائر العاصمة Alger: عاصمة الجزائر وأكبر مدنها، كانت تسمّى مدينة بني مزغنّة كما أطلق عليها في العهد العثماني "المحروسة". للمزيد حول تاريخها طالع: العربي إيشبودان، مدينة الجزائر: تاريخ عاصمة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧.

(١٢) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٦، دار البصائر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٤٨.

(١٣) رغم شراسة الهجمة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر؛ إلاّ أنّ المجتمع الجزائري بقي مُمانعًا وصعب الاختراق، وكان الوصول إلى مجتمع النساء "الأهليات" من الصعوبة بمكان؛ بل يكاد يكون مستحيلاً، وهو ما شكّل هاجساً للمستشرقين والفنّانين الفرنسيين، حيث سعوا بكل الطرق للوصول إلى هذا العالم المغلق بإحكام واكتشافه. وقد جسّدوا ذلك في كتاباتهم ورسوماتهم التي عكست تخيّلاتهم عن المرأة في الجزائر. انظر: لين ثورنتو، النساء في لوحات المستشرقين، ترجمة مروان سعد الدين، (سلسلة البحث عن الشرق)، دار المدى للنشر، دمشق، ٢٠٠٧. انظر أيضا: يمينة منخرفيس، صورة المرأة الجزائرية في الفنّ الاستشراقي، رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٢/٢٠١١.

(١٤) الإمبريالية Impérialisme: اسمها مشتق من الكلمة اللاتينية "إمبريوم"، وتعني الحكم والسيطرة على أقاليم كبيرة، ويمكن تعريفها بسعي دولة لتوسيع سلطتها وتأثيرها عبر الاستعمار العسكري والثقافي والسياسي؛ باستخدام القوة العسكرية ووسائل أخرى. نقلا عن موسوعة ويكيبيديا: امبريالية/ https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع يوم ٠٣ ماي ٢٠٢٠، الساعة: ١٨:٥٦.

(١٥) باحث إيطالي في ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، صاحب كتاب: "ثورة النّساء في الإسلام".

(١٦) محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى ١٩٤٥-١٩٥٤، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص٨٦.

(١٧) للاطلاع على هذا الجانب انظر مثلاً:

Christelle Taraud, *La prostitution coloniale: Algérie, Tunisie, Maroc (1830-1962)*, Payot, Paris, 2003.

(١٨) الكسكسي أو الكسكس: أكلة شعبية جزائرية مشهورة بصفة خاصة في بلاد المغرب العربي.

(١٩) ماري بوجيجا (Marie Bugéja): كاتبة روائية وناشطة نسوية فرنسية، اهتمّت بقضايا المرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وخلّفت عدّة أعمال لعلّ أهمّها كتابها: "أخواتنا المسلمات" *Nos sœurs musulmanes*.

(٢٠) سكينة مساعدي، روائيات الاستعمار والمرأة المستعمرة في الجزائر، ترجمة نادية الأزرق بن جدة، موفم، الجزائر، (د. ط)، ٢٠١٢، ص ص٩٤-٩٥.

(٢١) يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٠، ص٢٣.

(٢٢) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ١٨٧١ -١٩١٩، ج١، ترجمة م. حاج مسعود؛ أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٣٣.

(٢٣) يمكن أن نُشير بهذا الخصوص إلى تلك الأعمال التاريخية الفرنسية التي اهتمّت بالمجتمع الجزائري والأعراف والتقاليد الاجتماعية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب: هانوتو و لوتونرنو: منطقة القبائل والأعراف القبائلية، وكتابات الضابط والمستشرق الفرنسي أوجين دوماس Eugène Daumas في القرن التاسع عشر؛ ومنها كتابيه "المرأة العربية" و"أعراف وعادات الجزائر"، وكتاب إرنست ميرسيي Ernest Mercier "وضع المرأة المسلمة في إفريقيا الشمالية".

(٢٤) نقصد بالخصوص الأعمال الأدبية لمؤلفات فرنسيات على غرار: رواية "نساء عربيات من الجزائر" لهوبرتين أوكلير Hubertine Auclert؛ و"أخوتنا المسلمات" و"معاديث" للروائية ماغالي بواسنار Magali Boisnard؛ وكتابات ماري بوجيجا Marie Bugéja، ومنها: "عبر الصحراء"، "أخواتنا المسلمات" و"تحت دفء الخيمة" و"عبر الجزائر". للمزيد انظر: سكينة مساعدي، المرجع السابق، ص١٤.

(٢٥) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص٣٣٨.

(٢٦) لويس ماسنيون Louis Massignon: أستاذ ومستشرق فرنسي عاش بين عامي (١٨٨٣-١٩٦٢م)، عُيّن عضوًا بالمعهد الفرنسي للآثار المشرقية بالقاهرة عام ١٩٠٦م، ثم مديراً للمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بباريس منذ عام ١٩٣٢م، وصاحب كرسي علم الاجتماع الإسلامي بكلية جامعة باريس بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٥٤م:

https://data.bnf.fr/fr/11914994/louis_massignon/ تاريخ الاطلاع: ٠٤ مايو ٢٠٢٠م الساعة: ١٢:٤٦.

(٢٧) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص٣٤٧.

(٢٨) هيبرتين أوكلير Hubertine Auclert: كاتبة وناشطة نسوية فرنسية، دافعت عن حقوق النساء العاملات في فرنسا منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. بعد زيارتها إلى الجزائر في مطلع القرن العشرين ألّفت كتابها "النساء العربيات في الجزائر" *Les femmes arabes en Algérie*، الذي ادّعت فيه الدّفاع عن حقوق المرأة في الجزائر المستعمَرة، ووقوفها ضد العادات والتقاليد الاجتماعية التي تظلم المرأة حسبها.

(٢٩) سكينة مساعدي، أخواتنا المسلمات أو أسطورة تحرير المرأة الجزائرية بتحضُّرها وتبشيرها تمجيدا للغزو وإيديولوجية الاستعمار في الجزائر المحتلة، ترجمة حضرية يوسفي، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ص١٨.

(٣٠) محمد بن مصطفى بن الخوجة (الجزائري): المشهور بلقب "مصطفى الكمال". وُلد بحي القصبة بالجزائر

العاصمة في ٢٤ رجب ١٢٨٠هـ الموافق ٤ يناير ١٨٦٤م. وكان شاعرًا وكاتبًا؛ عالمًا بالشريعة الإسلامية واللّغة العربية، عُيّن مدرسًا ثم إمامًا بمسجد "سفير" بحي القصبة، ثم وكيلًا على ضريح عبد الرحمان الثعالبي. وهو من المعجبين بفكر الإمام "محمد عبده"، حيث نشر مذهبه الإصلاحي في الجزائر، ومن آثاره: كتابه "الاكتراث في حقوق الإناث"، وكتابه "إقامة البراهين العظام في نفي التّعصب الديني في الإسلام"، و"اللّباب في أحكام الزينة واللّباس والحجاب"، و"تنوير الأذهان في الحثّ على التحرّز وحفظ الأبدان". توفى في سبتمبر ١٩١٥م. انظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص٤٣٢.

(٣١) يمينة بشي، "مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال"، مجلة المصادر، ع٣ (٢٠٠٠)، الجزائر، ص٢٢١.

(٣٢) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

(٣٣) عنابة: مدينة جزائرية تقع في أقصى الشرق الجزائري على ساحل البحر الأبيض المتوسّط، كانت تسمّى قديما "بونة" (Bône). انظر: https://www.marefa.org/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٠٥/٠٣ الساعة: ١٨:٣٤.

(٣٤) عبدالقادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٢٥.

(٣٥) لويس ميو (١٨٨٥–١٩٦١): مستشرق فرنسي؛ أستاذ القانون الإسلامي بكلية الحقوق (١٩٣٧ -١٩٥٥) جامعة باريس، حامل لشهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، ولشهادة المدرسة الخاصة للّغات الحية الشرقية. انظر: https://data.bnf.fr/fr/12500023/louis_milliot/ تمّ الاطلاع بتاريخ: ٥ ماي ٢٠٢٠م. الساعة: ١٦:١٣.

(٣٦) C. Lutaud, *Exposé sur la situation de l'Algérie, 1916, Imprimerie administrative Victor Heintz*, Alger, 1917, p.716.

(٣٧) عبدالقادر حلوش، المرجع السابق، ص ص٢٢٠–٢٢٢.

(٣٨) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص٣٣٧.

(٣٩) محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص٥٧.

(٤٠) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ١٩٨٥، ص ص٨٠، ٨٥.

(٤١) من أهمها الدراسة التي قدمها إيمانويل سيفان بعنوان "الاستعمار والثقافة الشعبية في الجزائر"، في مجلة التاريخ الحديث والمعاصر (RHMC) شهر صفر ١٣٩٩هـ/يناير ١٩٧٩، وترجمها أبو القاسم سعد الله.

(٤٢) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٩.

(٤٣) نجد في كتابات فرانتز فانون Frantz Fanon تحليلا عميقاً للعلاقة التي ربطت المُستعمِر بالمُستعمَر أو "الغالب بالمغلوب"، ونظرة الغازي الأوربي للمجتمع المحلّي والمرأة، حيث تحدّث فانون عن أسطورة لعب المرأة الجزائرية "الأهلية" دور "الوصيفة"، بالإضافة إلى المعلومات المتوفّرة لدى الأوربيين عن القوانين والعادات الإسلامية والمجتمع الجزائري، مثل سهولة التطليق والزّواج المبكّر للفتيات، والرّغبة في تعدّد

الزوجات... وغيرها. انظر: فرانتز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرقوط، دار الفارابي للنشر، الجزائر، ٢٠٠٤.

(٤٤) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المكان نفسه.

(٤٥) Alf Andrew Heggoy, "Algerian Women and the Right to Vote: Some Colonial Anomalies", *The Muslim World* 64/3 (July 1974), pp. 228–235.

(٤٦) رينيه جيسترابو René Justrabo: وُلد في ٢١ ربيع الأول ١٣٣٥هـ الموافق ١٥. يناير ١٩١٧م في منطقة معسكر بالجزائر، وتوفّي في ٢٩ رمضان ١٤٣٤هـ/ ٦ أغسطس ٢٠١٣م. كان معلّمًا وناشطًا شيوعيًّا، وصار عمدة مدينة سيدي بلعباس بالغرب الجزائري بين عامي ١٣٦٦–١٣٧٢هـ/١٩٤٧–١٩٥٣م، وعضوًا في الجمعية الجزائرية في المدة من ١٣٦٧–١٣٧٥هـ/١٩٤٨–١٩٥٦. انظر:
https://maitron.fr/spip.php?article137072 تم الاطلاع بتاريخ: ٠٤ مايو ٢٠٢٠، الساعة: ١١:١٢.

(٤٧) L'enjeu du statut des femmes durant la période coloniale en Algérie, "Feriel Lalami, *Nouvelles Questions Féministes* 27/3, (féminisme autour de la méditerranée), 2008, p.19.

(٤٨) مشروع "بلوم -فيوليت" Projet Blum-viollette: يُنسب إلى الحاكم العام في الجزائر بين عامي ١٩٢٧ و١٩٢٩م موريس فيوليت وإلى رئيس الحكومة الفرنسية عن الجبهة الشعبية ليون بلوم، فعند وصول الأخير إلى قيادة الحكومة في فرنسا سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م، تمّ إحياء هذا المشروع الذي كان موريس فيوليت قد اقترحه قبل ذلك بسنوات قليلة، والهدف منه هو منح فئة من الجزائريين موالية للاحتلال بعض الحقوق السياسية؛ ومنها الحقّ في الاقتراع بهدف كسب وضمان ولائها المطلق لفرنسا.

(٤٩) يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوربية في جزائر القرن العشرين: حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، مج٢، ترجمة محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٠، ص٢١١.

(٥٠) لويس برتراند Louis Bertrand: عاش بين سنتي ١٢٨٢–١٣٥٩هـ/ ١٨٦٦–١٩٤١م، وهو روائي ومؤرّخ فرنسي، يحمل شهادة الدكتوراه في الأدب، كان أستاذ بثانوية الجزائر العاصمة، وعضو الأكاديمية الفرنسية. انظر:
https://data.bnf.fr/fr/12002733/louis_bertrand/ تم الاطلاع بتاريخ: ٠٤ مايو ٢٠٢٠، الساعة: ١١:٢٥.

(٥١) أحمد توفيق بن محمد بن أحمد بم محمد المدني القبّي الغرناطي، مفكّر وكاتب جزائري؛ وُلد بتونس في ٢٤ جمادى الثانية ١٣١٧هـ الموافق للفاتح من شهر نوفمبر ١٨٩٩م، نشأ بتونس وتعلّم بها والتحق بجامع الزيتونة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وبسبب نشاطاته النضالية ضد الاحتلال الفرنسي تمّ القبض عليه وسجنه سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٥م حتى سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٨م. كان من مؤسّسي الحزب الدستوري التونسي عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م. كما أدّت مشاركته في الحياة السياسية وكتاباته في الصحافة عقب الحرب العالمية الأولى إلى نفيه سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م، فعاد إلى الجزائر واهتمّ بالقضايا الوطنية المغاربية، وانضمّ إلى فريق تحرير مجلة "الشهاب" الإصلاحية، وساهم في النشاط الإصلاحي بالجزائر، وساهم في تأسيس

"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ١٧ ذو الحجة ١٣٤٩هـ الموافق ٥ مايو ١٩٣١م. من أشهر مؤلفاته: "كتاب الجزائر" عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢م، "المسلمون في صقلية وجنوب إيطاليا" الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م وكتاب "هذه هي الجزائر" الذي نشره بالقاهرة سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، وعرّف فيه بتاريخ الجزائر وثورتها التحريرية، وكان أحسن داعيًا لها، قبلها أعلن انضمامه للثورة الجزائرية من القاهرة عام ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، حيث لعب دوراً مهمّا خلالها فقد كان دبلوماسيًّا ومترجمًا لإتقانه اللغتين العربية والفرنسية. كما خلّف أحمد توفيق المدني مذكّراته الشخصية تحت عنوان: "حياة كفاح" في ثلاثة أجزاء صدرت بتواريخ مختلفة، بعد استقلال الجزائر واصل نشاطه إلى أن وافته المنية في ١١ محرم ١٤٠٤هـ/١٨ أكتوبر ١٩٨٣م. انظر: أمال معوشي، "أحمد توفيق المدني: لمحة عن إسهاماته الثقافية ودوره الدبلوماسي في الثورة الجزائرية"، مجلة البحوث التاريخية، مج.٠٣، ع٠١، مارس ٢٠١٩، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ص١٩٣-٢١٧.

(٥٢) المقصود بأوربيي الجزائر هنا؛ هي فئة كبار المعمّرين، التي سخّرت كل جهودها للإبقاء على الوضع الراهن في الجزائر *statut quo*، وذلك بهدف الحفاظ على امتيازاتها التي حصلت عليها، وتحكّمها في تسيير شؤون الجزائر المستعمرة. انظر: يحياوي مرابط مسعودة، المرجع السابق، ص٢١٧.

(٥٣) NaïmaKitouni-Dahmani, "Femmes dans la tourmente coloniale", *Confluences méditerranée* 19 (1996), p.48.

(٥٤) شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص٧١٠.

(٥٥) كمال نور الدين خندودي، مسألة المرأة المسلمة في ضوء الصراع الفكري، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٨٩، ص ص١٤، ١٥.